العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

اتساع موجة السخط على القرارات المرتجلة

البرلمان اللبناني يقر موازنة حالمة لاسترضاء المانحين

بيروت تسابق الزمن لترويض اختلالات المؤشرات الاقتصادية

اعتبر محللون أن إقرار البرلمان اللبناني لموازنة 2019 يأتي في سياق استرضاء المانحين لتنفيذ تعهداتهم المالية قبل بدء مسار طويل من الإصلاحات الاقتصادية، وسط تشكيك مؤسسات مالية دولية في قدرة بيروت على تحقيق أهدافها بسبب التوترات السياسية والتذمر الشعبي.

بيروت – ربطت أوساط اقتصادية مصادقة البرلمان اللبناني على موازنة 2019 المثيرة للجدل بالضغوط التي تتعرض لها بيروت من الدول المانحة للإفراج عن أموال كانت تعهدت بها في مؤتمر سيدر بباريس.

ويمكن أن تساعد الموازنة إذا نالت استحسان المانحين في تدفق نحو 11 مليار دولار من التمويلات سيذهب معظمها إلى الإنفاق على البنية التحتية.

وبعد تأخر سبعة أشهر، أقرّ مجلس النواب في وقت سابق هذا الشهر الموازنة بكامل بنودها، بموافقة 83 نائبا ومعارضة 17 آخرين، بينما امتنع نائب واحد عن التصويت.

وتطمح الحكومة لخفض عجز الموازنة من 11.1 بالمئة إلى أقل من 7.6 بالمئة مع عدم المساس بالمُكتسبات الاجتماعية خوفا من المسّ بالسلم الأهلي.

ويشكّك صندوق النقد الدولي في قدرة لبنان على بلوغ مستوى عجز الموازنة المستهدف عبر تحقيق الإيرادات المتوقعة، وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية بعد سنوات طويلة من تسيير شؤون الدولة بصورة ارتجالية.

ولعل أبرز البنود التي أقرّها المجلس في موازنته المتأخرة، المادة 23 المرتبطة بفرض ضريبة دخل على العسكريين المتقاعدين، وخصم 1.5 بالمئة من الرواتب التقاعدية للعسكريين ووقف التوظيف.

وسببت هذه البنود ضجة في الشارع اللبناني، تمثلت باحتجاجات مطلبية، تزامناً مع انعقاد جلسات مناقشة الموازنة وإقرارها في مجلس النواب.

وكان من البنود البارزة في الموازنة أيضا، إقرار رسم 3 بالمئة على المستوردات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، باستثناء البنزين والمواد الأولية الصناعية والزراعية.

رائد خوري

موازنة 2019 ليست الدواء الشافي للاقتصاد اللبناني المتعب

ويجمع اللبنانيون على أن موازنة العام الجاري لم تكن على قدر التحديات ولا على قدر الطموحات بمستقبل اقتصادي أفضل للبلاد، بل تماشيا مع أهداف مؤسسات دولية ومجتمعات مانحة.

ويؤكد وزير الاقتصاد السابق رائد خوري، أن موازنة 2019 ليست الدواء الشافي للاقتصاد اللبناني المتعب، بقدر ما هي وسيلة لإبراز نية خفض العجز أمام المجتمع الدولي لجذب انتباه المانحين.

ونسبت وكالة الأناضول لخوري قوله إن "خفض العجز تم على مبدأ تأجيل المشكلة لا حلها، فجاء بمعظمه في الموازنة عبر تأجيل الدفع وليس تخفيضا فعليًا له لأن العلاج الحقيقي يكون بتكبير حجم الاقتصاد وجذب المستثمرين".

وأشار إلى ضرورة وجود خارطة طريق اقتصادية، تعتمدها الدولة لتحدد القطاعات التي ستدعمها لجذب المستثمرين.

ولا تختلف نظرة الخبير الاقتصادي غازي وزني، كثيرا عن نظرة خوري وهو بدوره يرى أن "موازنة 2019، لا ترتقي لمستوى التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان، وهي موازنة حسابية تفتقد للرؤية الاقتصادية والاجتماعية".

ويجزم وزني أن العجز المقدر في الموازنة العامة 7.6 بالمئة هو عجز تفاؤلي وغير واقعي، ويصعب تحقيقه.

وقال إن "تقديرات الإيرادات مضخمة وتقديرات النفقات العامة مخفضة، بينما نعيش تباطؤا في الوضع الاقتصادي، وبقيت 5 شهورا على نهاية السنة المالية".

ووفق تقديرات وكالات التصنيف الدولية، فإن العجز المنطقي يكون عند 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل من موازنة 2019 أفضل من سابقتها في كل الأحوال.

ويعوّل وزني على موازنة 2020، التي لا يمكن التساهل مع وضعها الاقتصادي الضاغط كما في العام الحالي، ويمكنها أن تستفيد من استحقاقات إيجابية ثلاثة.

وتتمثّل الاستحقاقات في خفض العجز بمؤسسة كهرباء لبنان وضخ الأموال المتفق عليها في مؤتمر باريس بفائدة لا تتجاوز 1.5 بالمئة والبدء بعملية التنقيب عن النفط والغاز نهاية العام الجاري.

ويعتبر القطاع العام المتضخم أكبر مصدر إنفاق في الدولة اللبنانية بالإضافة إلى تكاليف خدمة الدين والتحويلات الكبيرة لشركة الكهرباء العامة الخاسرة.

وعن احتمالية تراجع الدول المانحة عن تعهداتها، يقول وزني إن "الدول المانحة تنظر لمنحى العجز في الموازنة وهو انحداري، وإلى الإصلاحات وإن كانت متواضعة كنقطة انطلاقة، لكن تبقى الخشية من وكالات التصنيف الدولية".

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد قالت مطلع هذا الشهر إن لبنان قد يضطر إلى إعادة جدولة ديونه بسبب تباطؤ تدفقات رأس المال إلى البلاد وتراجع نمو الودائع رغم التدابير المتخذة لتخفيض العجز في موازنة 2019.

ودفع تقرير موديز، وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، إلى الإعلان بأن الوضع المالي في لبنان "تحت السيطرة".

كما أكد اقتصاديون لبنانيون أن بلدهم قادر على سداد ديونه دون الحاجة لإعادة جدولتها.

وقال نسيب غبريل رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في بنك بيبلوس لوكالة شينخوا الصينية إن "لبنان قادر على السداد ولا يحتاج إلى إعادة جدولة ديونه وأنه يقوم بدفع التزامات خدمة الدين في الوقت المحدد".

وأضاف غبريل أن "لبنان دفع أيضا قيمة سندات اليورو المستحقة البالغة 500 مليون دولار في أبريل الماضي وسندات أخرى بقيمة 650 مليون دولار في مايو".

القاهرة تراجع قوانين الضرائب لتعزيز الإيرادات

القاهرة – أعلنت مصر أمس أنّها تدرس خططا لمراجعة قوانين الضرائب، بهدف تخفيف وطأتها على المستهلكين والشركات ولتعزيز الإيرادات في العام المالي الحالي، الذي بدأ مطلع هذا الشهر.

وقال وزير المالية محمد معيط خلال مؤتمر صحافي إن بلاده "ستشكّل لجنة لتعديل قانون ضريبة القيمة المضافة، وستعمل على صياغة قانون جديد لضريبة الدخل خلال السنة المالية الحالية 2019 – 2020".

وبدأت مصر العمل بضريبة القيمة المضافة في سبتمبر 2016 بنسبة 13 بالمئة لمدة عام، ثم رفعتها إلى 14 بالمئة.

والقيمة المضافة ضريبة مركّبة تفرض على الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع للسلع المحلية والمستوردة، وقد حلّت محلّ ضريبة المبيعات التي يقول اقتصاديون إنها كانت تُحدث تشوّهات في السوق.

ولم يخض معيط خلال المؤتمر في أيّ تفاصيل بشأن اللجنة أو موعد تشكيلها أو التعديلات المرتقبة.

لكن وثيقة حصلت عليها رويترز في أبريل الماضي كشفت أنّ الحكومة تستهدف في مشروع موازنة السنة المالية الحالية "مراجعة السعر العام لضريبة القيمة المضافة".

وجاء في البيان المالي لمشروع الموازنة، الذي تمّ توزيعه على أعضاء مجلس النواب أن المراجعة ستشمل أيضا قائمة الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة "بما لا يمسّ محدودي الدخل".

غير أن وزارة المالية أكدت في ما بعد أنه لا يوجد أي نيّة على الإطلاق لتعديل السعر العام للضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة القادمة.

ووفق البيانات الرسمية بلغت حصيلة ضريبة القيمة المضافة 309 مليارات جنيه (18.65 مليار دولار) في العام المالي الماضي بزيادة 18 بالمئة عن العام المالي السابق.

وتستهدف مصر زيادة حصيلتها من ضريبة القيمة المضافة في موازنة العام المالي الحالي إلى قرابة 22.1 مليار دولار.

وأكد معيط أنّ الحصيلة الضريبية لبلاده بلغت 39.9 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية، مقابل 34.2 مليار دولار في العام المالي السابق.

وأضاف الوزير "نسعى إلى صياغة قانون جديد لضريبة الدخل خلال العام المالي الحالي... سنطرح المسودة الأولى للقانون خلال شهرين"، لكنه لم يكشف عن أي تفاصيل.

وأظهرت البيانات المعلنة مؤخرا أن الاقتصاد بدأ يخرج من عنق الزجاجة بعد أن سجّل في العام المالي الماضي أعلى نموّ منذ 2010، إضافة إلى تحقيق أول فائض في الموازنة منذ ذلك الحين.

ونما الاقتصاد المصري بنسبة 5.6 بالمئة في السنة المالية الماضية، بينما حققت الموازنة فائضا ماليا مقداره اثنين بالمئة.

ميرسك تنضم إلى ورشة تطوير الموانئ السعودية

الرياض تطمح لتكون مركزا إقليميا للخدمات اللوجستية

انضم عملاق الشحن البحري شركة ميرسك الدنماركية إلى ورشة تطوير الموانئ السعودية، بعد أن حصل على ترخيص للنشاط في كافة بوابات البلاد التجارية البحرية، في تحرك يجسد طموحات الرياض في أن تصبح مركزا إقليميا للخدمات اللوجستية.

الرياض – عززت السعودية من خطواتها باتجاه زيادة دور البوابات التجارية البحرية في الاقتصاد المحلي بإصدار الهيئة العامة للموانئ (موانئ) ترخيصا لشركة ميرسك العالمية للعمل في جميع موانئ البلاد.

وبموجب الترخيص ستدير ميرسك العربية السعودية المملوكة للشركة الأم، التي تتخذ من الدنمارك مقرّا رئيسيا لها، جميع العمليات المتعلقة بالمناولة والشحن والتفريغ والنقل البحري.

وتقول ميرسك، التي تُعد أكبر مشغل أسطول سفن حاويات في العالم على موقعها الإلكتروني إن لديها في الوقت الحالي خدمات شحن حاويات إلى موانئ جدة والملك عبدالله والدمام والجبيل.

وتأتي الخطوة في سياق خطط الرياض لرفع مستوى كفاءة وجودة الأداء والخدمات المقدمة في الموانئ، ونقل المعرفة والخبرات العالمية وتوطينها محليا، بالإضافة إلى تبنّي أفضل الممارسات الدولية في صناعة النقل البحري.

كما أنها ستوفر بيئة مناسبة للعمليات التشغيلية واللوجستية، وسوف تجذب المزيد من خطوط الملاحة البحرية العالمية، بما يتواكب مع طموح الرياض للتحول إلى منصة لوجستية عالمية جاذبة ومحور رئيسي لربط قارات العالم الثلاث.

وتمتلك السعودية 16 ميناء تجاريا، منها 6 على ساحل البحر الأحمر، الذي تمر من خلاله نحو 13 بالمئة من حجم التجارة العالمية.

وترتبط الموانئ ارتباطا مباشرا بجميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية المقامة في مناطق الدولة الخليجية أكبر مصدر للنفط في العالم.

وتتولى الهيئة مسؤولية تنظيم إدارة 9 موانئ وتشرف على تشغيلها وتطويرها، بما يخدم إقامة مشاريع تشغيلية ولوجستية متنوعة تسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد وتدعيم الحركة التجارية فيه.

وتبلغ مساهمة الموانئ في الاقتصاد السعودي نحو 70 بالمئة من حجم التبادل التجاري غير النفطي، وبذلك تصبح عنصرا أساسيا في رفع التصنيف العالمي البلاد في مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لتصبح ضمن أفضل 25 دولة.

وتهدف الرياض إلى رفع مساهمة القطاع اللوجستي ليبلغ نحو 221 مليار ريال (نحو 59 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي لتكون الأولى إقليميا بحلول العام 2030.

وأكد النمو المتسارع لنشاط الموانئ السعودية خلال النصف الأول من هذا العام، اتساع دورها في تعزيز النمو وأنها تتجه لتصبح محركا أساسيا لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد وتسريع وتيرة تنفيذ رؤية 2030.

وأظهرت بيانات نشرتها الهيئة في وقت سابق هذا الشهر أن الموانئ الرئيسية للدولة الخليجية حققت قفزة كبيرة في أدائها خلال الأشهر الستة الأولى من 2019.

وزاد حجم مناولة الحاويات للموانئ السعودية بنسبة تفوق 9.2 بالمئة بمقارنة سنوية ليصل إلى حوالي 3.4 مليون حاوية.

وبحسب تلك البيانات، استقبلت موانئ البلاد أكثر من 6.1 ألف سفينة من كافة الأحجام، وبلغ عدد العربات أكثر من 319 ألف عربة، فيما بلغ عدد الركاب 754 ألف راكب، وبلغ عدد المواشي 3 ملايين رأس من الماشية.

وتبرز القفزات التي حققتها الموانئ السعودية في عملياتها المختلفة مدى القدرات والإمكانات المتطورة والخدمات التشغيلية واللوجستية التنافسية التي تتمتع بها، إلى جانب مرونة وسهولة الإجراءات بها

ويرى محللون ومسؤولون سعوديون أن هذا الانتعاش يفتح آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي للبلاد، التي دخلت قبل ثلاث سنوات في تنفيذ برنامج متكامل لإصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة بعيدا عن عوائد الطاقة.

وكثّفت الحكومة في الفترة الماضية جهودها لدخول عهد الموانئ الذكية، التي تعتمد على كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل للبيانات والطاقة وتحسين القدرة التنافسية والبيئية لتعزيز دورها في أكبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر زيادة المبادلات التجارية وتطوير الخدمات اللوجستية.

وتقود الهيئة خطط الحكومة الهادفة إلى توفير شبكة من الموانئ التجارية الذكية تتسم بالكفاءة والفعالية وتتكامل مع وسائل النقل الأخرى لربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية.

59

مليار دولار مساهمة متوقعة للقطاع اللوجستي من 16 ميناء تجاريا بحلول العام 2030

وتشكل الاستراتيجية، التي أعلنت عنها الرياض بداية العام الحالي في هذا المجال، أحد أبرز محاور الإصلاحات الاقتصادية، التي يقودها ولي العهد الشاب الأمير محمد بن سلمان ضمن برنامج التحول ورؤية 2030.

وكان ولي العهد قد دشن في فبراير الماضي ميناء الملك عبدالله في مدينة رابغ المطلة على البحر الأحمر، والذي يُعدّ الميناء الأول في الشرق الأوسط الذي يملكه ويطوره ويديره القطاع الخاص بالكامل.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية لوزير النقل ورئيس مجلس إدارة الهيئة نبيل العامودي قوله حينها إن "هذا المشروع المهم سيعزز قطاع الموانئ التجارية مستقبلا بفضل حرص الحكومة على دعم التنمية في كافة المجالات".

وتعكف موانئ على تعزيز الحلول المبتكرة لتسهيل الكفاءة التشغيلية في كل ميناء والحفاظ على أدائها المالي قوي ومستدام، وتصميم وتطبيق الامتيازات المناسبة وهيكليات التعاقد لترشيد التكلفة الإجمالية لملكية الموانئ.

وأتاحت الهيئة فرصا استثمارية في أعمال الموانئ أمام القطاع الخاص لابتكار حلول وخدمات جديدة، ومنها إنشاء محطات الحاويات ومحطات الركاب وأحواض لبناء السفن وإصلاحها ومبان إدارية وتجارية للوكلاء الملاحيين وغيرهم.

بوابات استراتيجية للتجارة الدولية